**خلق النقود أو إنشاء نقود الودائع:** هو توليد ودائع جديدة من الودائع الأولية.

**مضاعف الإئتمان:** هو عدد المرات التي تتضاعف به الوديعة الأولية للوصول إلى الوديعة الكلية التي تساوي الوديعة الأولية + الوديعة المشتقة.

**الحالة الأولى: عدم وجود تسرب نقدي**

**الفرضيات:**

* وجود بنك واحد ينشط في الإقتصاد.
* عدم وجود تسرب نقدي.
* جميع المعاملات تتم عن طريق الشيكات أو الحسابات الجارية.
* يلتزم البنك بالاحتفاظ بنسبة من الوديعة على شكل احتياطي إلزامي(قانوني) على مستوى البنك المركزي.

**أولا: علاقة الإحتياطي القانوني بإنشاء نقود الودائع**

**1- حالة احتياطي نقدي كامل**

**مثال:** إذا أودع شخص مبلغ لدي البنك التجاري بقيمة 10000 دج، فان الوديعة الأولية 10000 دج.

* نسبة الإحتياطي القانوني (100%)

**حيث:**

**و**

**ملاحظة:** في حالة الإحتياطي الكلي لا يمكن للبنك التجاري إنشاء نقود الودائع لأنه يحتفظ بالوديعة الكاملة في شكل احتياطي لدى البنك المركزي.

**2- في حالة الإحتياطي القانوني الجزئي**

**أ- نسبة الإحتياطي القانوني 10% وحجم الوديعة الأولية 10000 دج**، نجد:

**حساب مضاعف الإئتمان:**

**حساب حجم الودائع الكلية M والودائع المشتقة**

**ب- نسبة الإحتياطي القانوني 25%، ومبلغ الوديعة الأولية 10000 دج، نجد**

**حساب مضاعف الإئتمان:**

**حساب حجم الودائع الكلية M والودائع المشتقة**

**ملاحظة:** نلاحظ ان الوديعة المشتقة في حالة الإحتياطي القانوني 10% أكبر من الوديعة المشتقة في حالة الإحتياطي القانوني 25%**.**

**نستنتج أن: كلما ارتفعت نسبة الإحتياطي الإلزامي كلما قلت قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان (إنشاء نقود الودائع).**

**الحالة الثانية: في حالة وجود تسرب نقدي**

**مثال:** نسبة الإحتياطي القانوني ((R 10% وحجم الوديعة الأولية 10000 دج، نسبة التسرب النقدي( F) 50%.

**حساب مضاعف الإئتمان في حالة وجود تسرب نقدي:**

**حساب حجم الودائع الكلية M والودائع المشتقة**

**نستنتج أن:** كلما كان تسرب نقدي كلما قلت قدرة البنوك على إنشاء نقود الودائع.

**ملاحظة: تتوقف البنوك التجارية عن خلق الإئتمان أو إنشاء نقود الودائع عندما يتساوى مجموع الإحتياطي الإلزامي مع مبلغ الوديعة الأولية.**

* **مضاعف الإئتمان في حالة عدم وجود تسرب نقدي هو .**
* **مضاعف الإئتمان في حالة وجود تسرب نقدي هو .**